ـ(354)ـ المجموع إلى هدفه وكماله من دون حالة تراجع وإقصاء. والتعددية الاجتماعية يمكن أن تضم مجموعات مختلفة في الدين أو الجنس أو الخط السياسي أو التوجه الثقافي أو غير ذلك وتختلف تبعاً لذلك ملامح التعددية الاجتماعية فإذا كانت فى المجال السياسي فتطل مفاهيم الأحزاب والحرية والتصويت وأما في مجالات أخرى مثل المجال الديني فإنما تركز على تبرئة الأطراف الأخرى حتى ترفع حساسيات التكفير والعداوة وما إلى ذلك. ونحن في تتبعنا لظروف نشأة فكرة التعددية رأينا إنها كانت موجهة لسلوك الكنيسة الكاثوليكية الحاكمة حيث كانت تحذف وتقصي الأطراف المقابلة لتفرض انفرادها بالساحة الدينية فطرحت التعددية الدينية كحل يكسر هذا الواقع ويرفع الموانع أمام الفرق الأخرى غير ان الاشتباه كما مرّت الإشارة إلى ذلك كان في أنهم طرحوا التعددية الدينية المعرفية كمعالجة لمثل هذا الواقع ولكنه سبق وان أثبتنا بطلان التعددية المعرفية ونقدم مع ذلك البديل ونقدم التعددية الاجتماعية كأمل يحافظ على الوحدة العملية بعد إقراره بوحدة الصراط المستقيم وعدم تحدّده. ونشير مرّة أخرى إلى أننا سنعتمد الدين الإسلامي كركيزة عقائدية وتشريعية وقاعدة انطلاقنا لأننا اثبتنا في البحث المعرفي انفراد الحقيقة وفي محله ثبت ان هذه الحقيقة عندنا تعني الدين الإسلامي وعلى أساسه نحاول أن نصوغ النظام الاجتماعي الذي يضمن حق الاختلاف ويضمن الوحدة في الممارسة. تمهيد الدين الإسلامي المبين في تعامله مع غيره ومع مخالفيه يحاول أن ينطلق من طهارتهم وعدم استحقاقهم للجحيم لأن إيمان المسلم بأن غيره ليس من أهل الجحيم يلغي الذهنية الموجودة القائلة أن علاقة المسلم بغيره هي علاقة الإيمان بالكفر حتى يكون لازمها الوقوف على طرفي النقيض وما يتبعه من تنافر وتحارب وغيره، لذلك